بحرا الضياء

العدد ٣٨٥ - الأحد ٤ آذار ٢٠٠٧م- ٦٧٥٦ آ

Bahra No. 385 Sun. 4 Mar. 2007

صلاح زينل

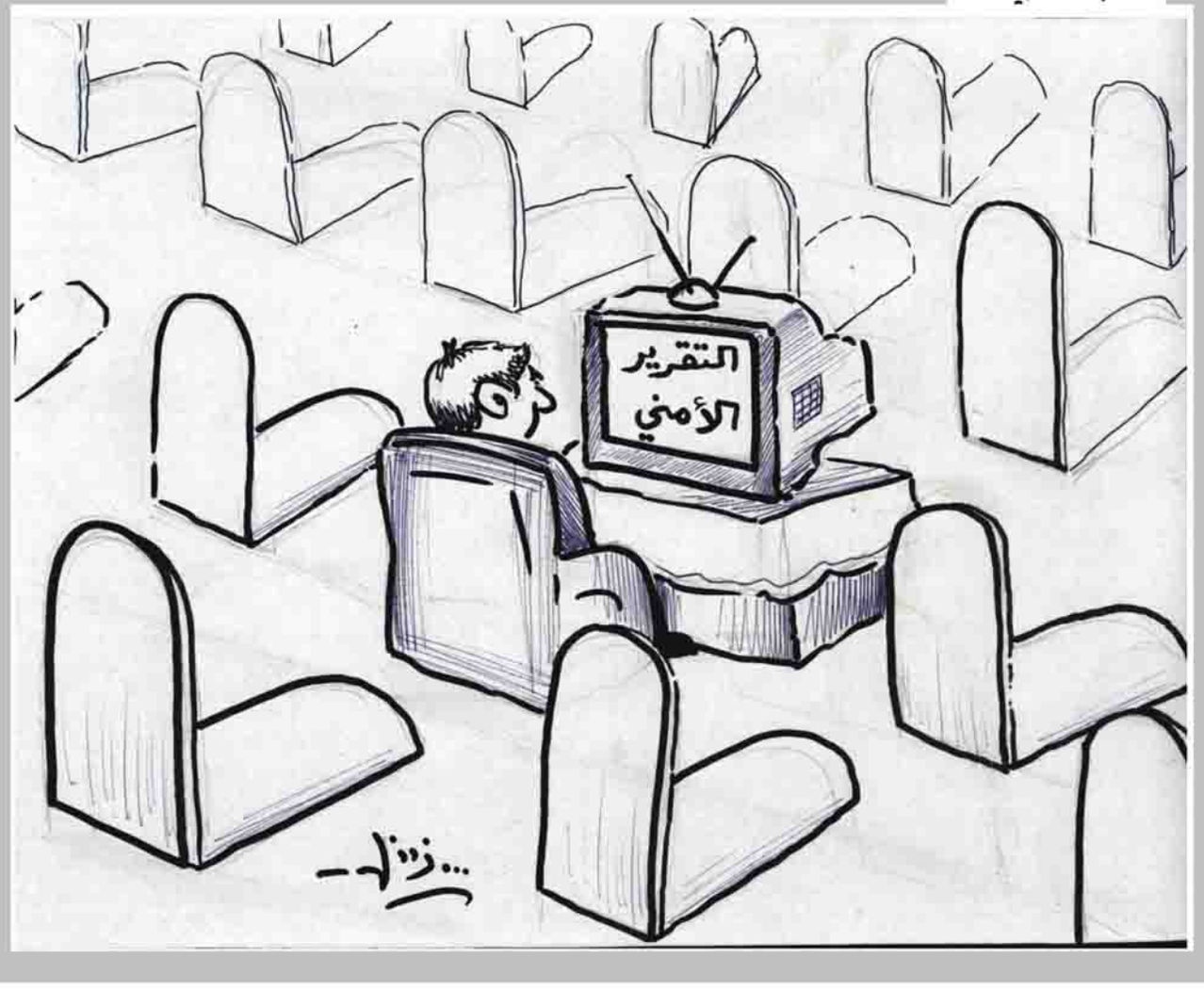

خطة فرض القانون.. بين المنجز والمرجو

حميد الموسوي - بغداد

لا يشك أحد، ولا يختلف اثنان في القبول والرضا الذي حظيت به خطة فرض القانون سواءا على الصعيد الشعبي وعلى صعيد الحركات السياسية. إذ اتفقت ولأول مرة جميع الأطراف السياسية المؤيدة للحكومة أو المعارضة لها على ضرورة دعم الحكومة في سعيها الجاد لإقامة دولة القانون والمؤسسات. وهذا الموقف المسؤول من لدن حركاتنا السياسية والذي وعى خطورة المرحلة والمنعطف الحرج الذي تمر به مسيرة التغيير. هذا الموقف الموحد يعتبر انجازا مهما في العملية السياسية منذ سقوط السلطة في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ والى يومنا هذا، إذ لأول مرة تتفق الآراء السياسية على مسألة وطنية مطروحة للنقاش والتنفيذ. وباعتقادنا ان هذا المنجز يوازي إن لم يفق النتائج الميدانية التي تحققت خلال الأسبوع الأول لتنفيذ الخطة وما زالت مستمرة تمثلت في الكشف عن مخابئ كبيرة وكثيرة لمختلف الأسلحة والأعتدة وإلقاء القبض على عشرات المجرمين والمتهمين من القتلة والمخربين وإعادة الإستقرار والحياة الطبيعية الى أكثر المناطق التي شهدت قتالا وصراعا وتهجيرا طائفيا. وهذا يعني ان خطة فرض القانون قد أظهرت نجاح الدولة في صنع التوافق الوطني المطلوب لتنفيذ أي مشروع أو اتخاذ أي قرار قبل القدرة الميدانية والعسكرية. واذا تحقق هذان الجانبان وانضما كجناحين مرفرفين فإن الزمن كفيل بتحويل مخططات قوى الارهاب وأعداء النور والحرية الى مجرد مفرقعات خائبة لا بد ان تندثر ويظل العار واللعنات تتابع مرتكبيها ومموليها ممن ساهموا في تخريب العراق وإراقة دماء شعبه الصابر. قد يكون من السابق لأوانه تقييم خطة فرض القانون بمرور أسبوعين أو ثلاث، فالمشاريع المستقبلية والخطط الستراتيجية لا يمكن تقييم نتائجها بعدة أيام خاصة اذا كانت ميادين أنشطتها متشعبة وخنادقها متداخلة. ومع ذلك فإن خطة أمن بغداد قد بشرت بنتائج قياسية خلال هذه المرحلة الوجيزة من بدء تنفيذها ما أكد حضور الدولة وقوة تصميمها على إعادة هيبة القانون وفرضه ميدانيا والذي سيجبر دولا أقليمية وعالمية على إعادة حساباتها في التعامل مع القضية العراقية. ومن هنا نرى ان المستقبل سيكون في صالح القوى الاقليمية والدولية التي وقفت الى جانب العراق في محنته ودعمت العراقيين في تأسيسهم لنظام ديمقراطي جديد. ان ما حققته خطة أمن بغداد خلال الأيام الماضية يضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية وكل من موقعه في سبيل دعم واسناد ما تحقق على أرض الواقع، وخاصة توحيد الخطاب الوطني العراقي الذي يجمع العراقيين ولا يفرقهم. وهذا ما بدت نتائجه واضحة من خلال عمل اللجان المكونة لخطة فرض القانون والتي أسهمت بشكل كبير في إعادة الوئام بين المواطنين في الكثير من مناطق بغداد وما تبع تلك الحالة من عودة أكثر الأسر المهجرة الى مناطق سكناها حيث ان من أولويات الخطة معالجة مسألة المهجرين ومنع عودة الإرهاب الى المناطق التي سيتم تطهيرها من رجسهم وقد تتضمن العديد من الحلول والتي من بينها ما يعرف عسكريا "بمسك الأرض" وذلك بترك وحدات عسكرية ثابتة هدفها حماية المنطقة المحررة ومنع تسلسل الإرهابيين من مناطق اخرى ريثما يتم التطهير لكامل الأرض العراقية من براثنهم. لا شك ان إحكام قبضة القانون وتضيق الخناق على قوى الشر الظلامية ومتشرديها في داخل بغداد وضواحيها سيلجأ من تبقى منهم الى الهروب والإختفاء في مناطق بعيدة عن ذراع القوة العراقية الضاربة حاليا واتخاذها كحاضنات جديدة يعيد فيها تشكيلاته المدعومة بتخطيط من زمر مخابرات السلطة السابقة وإموال أعداء العراق في الخارج ليحدث خروقات أمنية في محافظات اخرى. وهذا ما حدث فعلا وبعد أسبوعين على تنفيذ المراحل الاولى لخطة فرض القانون كما حصل في كركوك وكربلاء وديالى وبابل والنجف. وهذا يستدعي تعزيز قوات فرض القانون في المحافظات ودعمها لتنفيذ خطط مشابهة لخطة أمن بغداد بما يناسب أوضاع كل محافظة وطبيعتها الإجتماعية وخصوصياتها الديموغرافية لتشديد محاصرة الإرهاب وقبره الى الأبد. إذ لا يمكن تحقيق النجاح الكامل السريع لخطة أمن بغداد بمعزل عن الواقع الحاصل في المحافظات الاخرى والمضطربة منها بشكل خاص. لقد بادرت سلطات بعض المحافظات الأمنية والعسكرية والمدنية والمجالس المحلية واللجان الشعبية فيها الى وضع خطط أمنية مشابهة لخطة فرض القانون مثل محافظة البصرة وذي قار وهذه بوادر جديرة بالإحترام ولا بد ان تحذو حذوها المحافظات الاخرى لتثبيت الاستقرار والأمن فيها وحرمان قوى الارهاب من اتخاذ تلك المحافظات ملاذات آمنة وحواضن للتفريخ والتفخيخ، على ان لا يعتمد على العناصر الحكومية من جيش وشرطة ورجال أمن حصرا في تحقيق الأمن المنشود. فقد يكون المواطن البسيط عنصرا مؤثر وفاعلا في الكثير من ما لا يمكن للقوات الرسمية تحقيقه بما يلعبه من دور استخباراتي اعتيادي وغير مكشوف، وذلك في حالة تشجيعه وتعبئته وإشعاره بأهمية دوره في هذه المرحلة الراهنة. ما يجعله باذلا قصارى جهده وتجاوبه في التعاون مع أجهزة الدولة في سبيل القضاء على زمر الإرهاب الضالة المضلة. هذا من جهة ومن جهة اخرى سيكون دخول المواطن كعنصر فاعل وحقيقي في تنفيذ مراحل الخطة الأمنية مؤشر تحول كبير ليس على مستوى خطة فرض القانون بل على مستوى العملية السياسية برمتها كما انه سيدخل اليأس والقنوط في نفوس حملة الشر والإرهاب وسيسقط كل أحلام الخائبين بإعادة عجلة العراق الجديد الى عهود الدكتاتورية والتسلط المقيت. وحتى نؤمن ديمومة نجاح الخطة الأمنية لا بد من تفعيل وسائل تنفيذ القانون خاصة في داخل المؤسسة الحكومية خلال مراحل تنفيذ الخطة الأمنية وبعدها. وتأتي محاربة الفساد الإداري على رأس تلك الأولويات حتى لا يطمع المفسدون والذين في قلوبهم مرض مستغلين انشغال الدولة بهموم خطة فرض القانون فيزدادون فسادا وهدرا في المال العام وفي كرامة المواطن الذي يأمل من حكومته الوطنية حلولا سريعة لمعاناته الآزلية وأزماته واحتياجاته بعدما صار شريكا مخلصا وعنصرا فاعلا في تنفيذ خطة فرض القانون، مثلما كان داعما متفانيا وسندا قويا لقيام دولة القانون.. مع كونه مشروعا دائما وهدفا مكشوفا لعمليات الذبح والخطف والتشريد والتهجير والحرمان على مر العصور.

حتى نؤمن ديمومة نجاح الخطة الأمنية لا بد من تفعيل وسائل تنفيذ القانون خاصة في داخل المؤسسة الحكومية وتأتي محاربة الفساد الإداري والمالي على رأس الأولويات

يجب أن لا يعتمد على العناصر الحكومية حصرا في تحقيق الأمن بعدما صار المواطن شريكا مخلصا وعنصرا فاعلا في تنفيذ خطة فرض القانون

التهجير القسري.. يترك آثارا اقتصادية واجتماعية خطيرة ويهدد وحدة العراق وشعبه

سعد حسين - بغداد

تتزايد يوما بعد آخر اعداد المهجرين والمرّحلين قسريا وتصبح معها الحلول لمعالجتها أكثر صعوبة وتعقيدا، فالفصل الطائفي القسري سبب نزوحا جماعيا لمئات الآلاف من مناطق سكناهم بحثا عن ملجأ آمن سواء في معسكرات اقيمت لايوائهم أو استقبالهم من قبل اقربائهم في حين اضطر من لديه القدرة المالية على ترك العراق والاقامة في دول الجوار والوقوف في صف طالبي اللجوء الإنساني امام سفارات الدول الغربية في دمشق وعمان والقاهرة واليمن.. ويقدر البعض عدد النازحين والمهاجرين بنحو ثلاثة ملايين عراقي.

عمليات الترحيل والنزوح القسري لا تقتصر على طائفة او قومية دون اخرى، بل شملت كل الطوائف ومكونات المجتمع العراقي من مسلمين ومسيحيين وأكراد وتركمان وسنة وشيعة، ولو ان ابناء الطائفتين الأخيرتين يشكلون النسبة الأكبر، ما ادى الى عزل طائفي في بعض المحافظات ومناطق بغداد وشجع الفصائل المتحاربة الى تبادل القصف للاحياء السكنية داخل العاصمة ناهيك عن عمليات التفجير والعبوات الناسفة والاختطاف والقنص حتى كادت بغداد ان تصبح ساحة قتال وحرب شوارع يستهدف فيها المدنيون الأبرياء بشكل عشوائي.. بعض أطياف المجتمع العراقي كالطوائف المسيحية تركت منازلها ورحلت الى الشمال او خارج العراق بعد ان باتت سبل العيش لا تطاق ولوقوعهم بين نيران المتحاربين.

الخسائر البشرية والمادية كارثية ولا تعوض بالنسبة للطائفتين سيما الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود واعداد القتلى تتساقط بوتائر متصاعدة ومنخفضة يوميا ومأساة انسانية وفواجع يندى لها الجبين حيث ابيدت عوائل بأكملها على يد المسلحين ودون شفقة أو رحمة لرفضها النزوح ما يشكل مصدر قلق بالغ لحياة السكان الذين يتعرضون الى اعمال ابادة جماعية لا يغفر لها رب السماوات ولا الانسانية لمرتكبيها.

الحزن والبكاء والأسى يرتسم على وجوه المرحلين والنازحين قسرا الذين في احيان كثيرة منعتهم الميليشيات والفصائل المسلحة من حمل حتى امتعتهم الشخصية، فتركوا كل شيء يملكونه وراءهم.. منازلهم وممتلكاتهم ومحالهم ومركباتهم ونجوا بأرواحهم فقط ومن يتأخر عن الركب ويتعدى مدة الإنذار يفقد حياته وربما أسرته..

وفي مآسي المرحلين قصص وروايات مثيرة تصلح كل واحدة منها لفيلم درامي.

صيحات وصرخات المظلومين في بلد عرفت فيه الانسانية لاول مرة القانون وحقوق الانسان.. لا تتوقف، وكل ما فعلت لهم الدولة والمؤسسات الخيرية اقامة المعسكرات وتوفير الحاجات الحياتية الضرورية والرعاية الصحية المتواضعة، وينتظر المرحلون ان تسفر خطة "فرض القانون" على امكانية اعادتهم الى منازلهم بعد ان ضاقت بهم الأبنية الحكومية والمساجد والمدارس، والمشكلة التي ستنشأ هي كيفية استعادة ممتلكات من تعرضوا للسرقة والسلب وقيام عائلات مهجرة بالاستيلاء على دور تعود ملكيتها الى عائلات من طائفة اخرى جرى ترحيلهم ايضا، ويروي الناس ان عائلات كثيرة رحلت من مناطق شعبية استحوذت على دور في مناطق أفضل تحتوي على اثاث فاخر تصرفت به دون موافقة المالك.

خسائر مادية كبيرة واستنزاف لموارد العراق الاقتصادية

من النتائج الوخيمة لعمليات التهجير القسري هو فقدان وهدر اموال العامة من الناس واستنزاف ثروات البلاد والحاق افدح الأضرار بالحركة الاقتصادية والتجارية والخدمات العامة وغيرها، ولا تتوفر لدى الجهات الرسمية لغاية اليوم دراسات واحصاءات دقيقة عن حجم تلك الخسائر الفادحة.. منها على سبيل المثال فقدان العراق لعشرات الآلاف من ذوي العقول والكفاءات وأصحاب الحرف والمهنيين، وقد أدى الترحيل الى اخلال التوازن في توفر مثل هذه الفئات من منطقة الى ثانية وبرزت الحاجة الى الخبرات في المصانع وورشات العمل، وفي الحقيقة تعد هذه خسائر غير منظورة لا تعوض بسهولة وتحتاج الى موارد وظروف مناسبة وفترات زمنية لا تحسب بالسنين بل بالعقود، فمثلا فئة الجراحين والمهندسين والأطباء والصيادلة الحاصلين على شهادات عالية من الجامعات العالمية الشهيرة لا يمكن تهيئة هذه الفئات الا بعد انقضاء اجيال بكاملها في وقت بات العراق بأمَس الحاجة الى خدماتهم لإعادة إعماره سيما في استعادة المستوى العلمي الرفيع للجامعات العراقية التي تشكو من تدن متواصل لمستويات الدراسة على مختلف الصعد.

مشاكل اجتماعية ومعاناة إنسانية

استقرار العيش في منطقة جغرافية عامل أساس للازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية إذ يسهل على المخططين رسم السياسات التنموية لتحسين مجمل الأوضاع وتحديد الحاجات لكل محافظة وفقا لعدد السكان وتصنيفهم وجنسهم واعمارهم، وما يحصل اليوم من تهجير قسري ادى الى نشوء تجمعات للسكان في بعض المحافظات والمناطق فاق قدرات القطاعات الخدمية والتربوية والصحية استيعابهم، ما ولد مشاكل جديدة على الدولة التي يستوجب عليها رصد مبالغ كبيرة وجهود لتلبية جانب من احتياجات المرحلين داخليا، اما المشكلة الرئيسة وهي السكن فلا يمكن ايجاد حلول آنية لها، يضاف الى ما تقدم مشاكل تتعلق بفقدان ابناء الأسر متابعة دراستهم وحرمانهم من بيئتهم واحبائهم الذين تركوهم خلفهم، ومن المآسي الانسانية الاخرى هو تفكك الأسر العراقية، إذ نجم عن عمليات الترحيل.. ترحيل بعض العوائل لعدد من اولادها او رب الأسرة خشية اغتياله لأسباب طائفية، كما اضطر المرحلون الى العزوف عن اداء اعمالهم التجارية والوظيفية. ومن الجدير بالذكر ان الخسائر المادية يمكن تعويضها ولا تقارن بتلك المعاناة والآثار النفسية التي يتحملها السكان المدنيون خاصة النساء والأطفال الذين يعيشون في حالة من الخوف الدائم خشية مداهمة منازلهم وقتلهم لعدم نزوحهم من مناطقهم وتبدا المخاوف والحذر منذ الصباح حيث يضطر الآباء الى مرافقة ابنائهم الى المدارس ومنعهم من الخروج للعب مع جيرانهم أو لشراء الحاجات من الأسواق.

نحو "٣٥٠" الف نازح ومليوني مهجر ينتظرون من الدولة اعادة الامن والاستقرار الى العراق وهم يعولون على مدى نجاح الخطة الأمنية في تحقيق أهدافها.

ما هو مطلوب من الحكومة هو ليس فقط ملاحقة زمر الارهاب وشبكات الاجرام واللصوص وأوكار الأسلحة فحسب بل يتطلب الأمر ان يتزامن معها اعادة النازحين والمهجرين الى مناطق سكناهم واستعادة ممتلكاتهم وحل مشاكلهم ان وجدت.. ان الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يحتاج ايضا الى مساعدة الأهالي وتطمينهم بعد عودتهم الى ديارهم من خلال اقامة نقاط عسكرية ودوريات للشرطة لرصد أية خروقات جديدة قد تحدث، كما يتطلب الأمر من جميع القوى السياسية والهيئات والمراجع الدينية والهيئات التربوية ووسائل الاعلام التدخل واخذ دورها في توعية العراقيين بمخاطر الترحيل والتهجير القسري على وحدة العراق وشعبه مذكرين بأن الخسارة ستلحق بأبناء كل القوميات والطوائف العراقية دون استثناء.

لماذا لا نتحاور الآن قبل أن نتحارب اليوم ونتحاور غدا؟

عصام سليمان - تلكيف

ليست المشكلة التي نعاني منها اليوم في العراق طبخة كاملة تم الإعداد لها في دول الجوار حتى لو كان لجميع تلك الدول دور كبير في ما يحدث، ولا يمكن أن نشكر أميركا تارة لأنها حررتنا من النظام السابق ونذمها ونلومها تارة أخرى لأنها ساهمت في إيصالنا إلى ما نحن فيه الآن مع علمنا المسبق باقترافها أخطاء تاريخية كثيرة جدا في العراق.

وإذا استمرينا في البحث عن أسباب تفاقم المشاكل الأمنية والاقتصادية في العراق فلن ننتهي من تعدادها ولن نجد الوقت الكافي لسد جميع ثغراتها لأنها متشابكة وكثيرة إذ أن جهات عديدة تقف وراءها إقليمية كانت أو دولية وتنظيمات عالمية معروفة.

كل تلك الجهات تراهن على ما ستؤول إليه تجربة العراق الديمقراطية، ودول عديدة ترى فيها تهديدا لأنظمتها الشمولية ولنهجها الرجعي، فمثلا المال المستخدم لتمويل الإرهاب في العراق له مصادر متنوعة تبدأ بحسابات النظام السابق ولا تنتهي بأعمال السطو والسلب والخطف التي تمارسها عصابات داخل البلد ناهيك عن دعم جارة أو اثنتين لهذه الجهة أو تلك، وفي خضم هذه المعمعة لو استمرينا في غلق الأبواب ربما لن نسيطر أبدا على الريح الآتية إلينا من كل حدب وصوب، ولكن لو راجعنا حالتنا الداخلية فالكثير من عوامل الاقتتال بين العراقيين يتم زرعها بصعوبة ولا تأخذ طريقها لتصبح عفوية بين الناس وبشكل واسع وخير دليل على ذلك إقرار العراقيين بالعيش المشترك رغم المخططات الخطيرة التي استهدفت وحدتهم بشكل مباشر.

لذا فالمطلوب من الحكومة اليوم أن تلعب على وتر محاربة كل ما من شأنه تخصيص هذه النقطة لفلان وتلك الدائرة لآخر، ودحض نظرية الفصل واستبدالها بسياسة العراق الواحد القادر على منح أبنائه حقوقهم كاملة في أية نقطة من نقاط تواجدهم الوطني، وتفعيل الحوار مع الجميع خصوصا أولئك الرافضين للعملية السياسية ورفع كافة الاستثناءات وغلق ما نستطيع غلقه من صفحات الماضي السوداء مكتفين أن نتعظ منها وخصوصا من تاريخنا القديم الذي يثبت لنا في كل فصوله أن العراق واحد وشعبه واحد ظل متحدا بالرغم من تنوعاته العرقية والاجتماعية.

التاريخ يقول لنا إن الحالم بالسيطرة على ارض الرافدين لم يكن ليحقق أحلامه إلا إذا دخل بابل سواء إذا كانت إمارته في الشمال أو الجنوب أو الوسط. يحدثنا التاريخ عن سلالات الدول السومرية ولكنه دائما يجمعها في أحضان إمبراطوريات ما بين النهرين العريقة وكأنه بذلك يضع لنا قانونا نشتقه لنصل إلى معادلة ثابتة منذ الأزل تنص على أن سومر = أكد = بابل = آشور = العباسيون = العراق = سيبقى العراق واحدا إلى الأزل حتى لو تغيرت المسميات وتنوعت الشعوب القاطنة فيه. وإذا لم يكف ذلك فلنتعظ من تاريخ الآخرين، فكل الحروب الأهلية كحرب لبنان والبوسنة وغيرها اختلف فيها الخصوم ولاحقا أجبر الفرقاء على الجلوس على طاولة الحوار وإيقاف نزيف الدم، ورغم إن ما حدث في العراق فاق في خسائره بعض تلك الحروب الأهلية لكن الوقت ما زال متاحا أمامنا جميعا. ليقبل بالحوار كل من يرفضه وليرض بالأمر الواقع كل من يحلم بمسحه ويسعى جاهدا لمحاربة التغيير. عليه أن يتغير ويسمح للآخرين أن يتطوروا ويتحولوا إلى ما يشاءون من عناوين لطالما تطلعوا إليها ووجدوها ممثلة لهم.

قدرنا أن نكون معا في بلد واحد ومن أجل ذلك لمَ لا نتحاور الآن وندرأ دماءنا وأموالنا من أن تراق عن فراغ ما دمنا شئنا أم أبينا سنتحاور في الغد لأنه لا توجد حرب إلى الأبد والأفضل أن نفصل كل ملف عن الآخر ونتعامل معه بشكل منفرد وليعطى لكل من يطلب من العراق حسب استحقاقه المستخلص من نوعية تعامله مع أبناء هذا البلد وحكومته، ولنعامل الدول القريبة والبعيدة بمثل الزاوية التي تعاملنا بها وفي ذلك فالأجدى أن نرسل حمائم ليمثلون في بلدان تعاملنا بنية صادقة وحسنة وان نتبادل الثعالب والذئاب وننصب الكمائن ونتحين الفرص لنوقع كل من يحاول إيقاعنا في ظلام العالم وظلمته القاتمة، لكن في الداخل يجب أن نرفع الحوار والمصالحة والافتتاح على أي شيء آخر وبأقصى سرعة ممكنة.

الشفافية ودورها في مكافحة الفساد

كتابات: محمد موسى شاطي

يتميز عالم اليوم بظهور عدد كبير من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كنتيجة لتطور اتجاهات الفكر الإنساني، ومنها مفهوم الشفافية الذي ظهر كنتيجة لسياسات ما خلف الكواليس التي تحاول تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، والتي ينبغي ان تكون هدف كل سلطة حاكمة وبالنتيجة سوف يتعذر على الشعب المشاركة بأتخاذ القرار وفق آلية المواطنة التي هي عبارة عن شراكة حقيقية بين المواطن من جهة والدولة من جهة اخرى. ويندرج ضمن هذا المفهوم عدد من المفاهيم الأخرى والتي منها الحق في انتخاب القوى السياسية الممثلة في البرلمان والحق في المساءلة والمحاسبة وحرية الحصول على المعلومات. فمن خلال المفاهيم اعلاه نستطيع تقييم أداء الدولة وفق مفهوم الحكم الجيد والذي يركز على دور منظمات المجتمع المدني في ادارة عجلة الحكم. إذ ان المفاهيم اعلاه سوف تحدث تغييرا في السياسة العامة وعلى كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للنشاط الناشيء من مشاركة المواطن في مناقشة قضايا الشأن العام.

إن النشاط المدني متمثلاً بدور منظمات المجتمع المدني في تصحيح اداء الدولة وعلى كافة الصعد لا يمكن ان يتم من دون تحقق مفهوم الشفافية.. اي جعل كافة مرافق الدولة شفافة تعكس ما يدور بداخلها وهذا لا يتم إلا من خلال توفر المعلومات الخاصة بأداء الدولة.

إن مفهوم الشفافية مفهوم مرتبط اشد الارتباط بمفهوم الديمقراطية حيث ان قوة الدفع الديمقراطي التي تتصاعد مع التقدم في مشاركة المواطنين في صوغ وتقرير شؤونهم تتغذى على ممارسة المواطن لحقه في الحصول على المعلومات من المؤوسسات الرسمية وتتعزز بالتالي العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن القائمة على الحقوق والواجبات وتحديد مسؤولية الدولة. حيث ان الشفافية وتطبيقها في كافة مفاصل الدولة تؤدي الى كشف مواطن الخلل والفساد في صنع السياسات وبالتالي فإن القواعد الشعبية سوف تتحرك لرفض تلك السياسات وتصحيح مسارها.

فعلى صعيد السياسات العامة نجد ان الشفافية تكون الآلية الفعالة للكشف عن الفساد فيها وذلك من خلال الإعلان من جانب الدولة عن انشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ. اذ ان تحقيق المصلحة العامة والتي هي الرضا العام لا يمكن ان يتم الا من اخلال اطلاع المواطن على تلك السياسات وحصد التأييد لها. على النقيض من ذلك نجد ان انعدام الشفافية في تلك السياسات يؤدي الى تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات حيث يؤدي ذلك الى زيادة سعي السياسيين وصناع القرار لدعم الشركات وحصولها على عقود تدر عليها ارباحا طائلة وتدر بالنتيجة على السياسيين وصناع القرار ارباحا طائلة على حساب مصلحة المواطن وآماله وتطلعاته.

أما على الصعيد المالي فنجد ان الشفافية تزيد من مدخولات الدولة، هذه المدخولات من الممكن ان تتأتى من خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن النظام الضريبي وذلك من خلال القضاء على العلاقات المشبوهة بين مخمن الضريبة وبين دافعها ومن خلال القضاء على الفساد الناتج من عدم الدقة في تخصيص القطاع العام، حيث ان الكثير من المشاريع العامة تباع بأثمان بخسة مما يفقد سياسة الخصخصة الهدف المرجو من ورائها بتحقيق ايرادات للدولة تخفف من اعبائها المالية، ومن خلال القضاء على الفساد الموجود ضمن القطاع الكمركي نتيجة ضعف الرقابة والقيود التي تفرض على البضائع، وتلعب الشفافية دورا مهما بالقضاء على الدور السلبي للاستثمارات في افساد الملاك العامل في الادارة الحكومية ما ادى الى اطلاق تسمية الاستثمارات المارقة على الشركات التي تدفع رشاوى الى المسؤولين والموظفين لتنفيذ اعمالها.

من خلال ما تقدم يتبين لنا مدى التأثير الإيجابي الذي تلعبه الشفافية للقضاء على الفساد، فهي من جهة تؤدي الى زيادة مداخيل الدولة ومن جهة اخرى تؤدي الى خلق نوع من الاستقرار السياسي في داخل البلد وتقوم بتعزيز مفاهيم الديمقراطية.